

مغامرة المعنى من نحو المباني إلى نحو المعاني من خلال فكرة الوجوه والفروق لعبد القاهر الجرجاني

The adventure of meaning from towards buildings to towards meanings
through the idea of faces and differences by Abdul Qaher Al-Jurjani

الأمين ملاوي

حناشي أميرة*

جامعة محمد خيضر بسكرة

جامعة محمد خيضر بسكرة

lamine.mellaoui@univ-biskra.dz

Amira.hannachi@univ-biskra.dz

تاريخ القبول: 2025-05-28

تاريخ الإرسال: 2025-03-30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إنتقال المعنى من النحو القاعدي إلى النحو البلاغي من خلال نظرية النظم للجرجاني التي تعدّ دعوة صريحة لنهج سبيل جديد للدراسة اللغوية، بما تطرحه من أفكار ومبادئ أهمها فكرة الوجوه والفروق التي بنى عليها عبد القاهر كتابه "دلائل الإعجاز" يبدئ فيه نظم الكلام ويعيد. وسنسعى من خلال هذه الورقات البحثية إلى بيان أثر هذه الوجوه المختلفة التي تعبر عن معنى عام واحد يجمعها وفروقها الدلالية الدقيقة؛ إذ ينفرد كل وجه بخصوصية في ذلك المعنى المعبر عنه لا يتأتى في الوجوه الأخرى الممكنة من خلال تحليل بعض النماذج.

الكلمات المفتاحية: نحو؛ نظم؛ وجوه وفروق؛ معان نحوية.

Abstract:

This study aims to shed light on the transition of meaning from basic grammar to rhetorical grammar through Aljurjani is system theory, which is an explicit call for a new approach to linguistic study, with the idea and principles it presents, the most important of which is the idea of aspects and differences upon which Abd AlQahir built his book: DALAIL ALIJAZ, in which he begins by organizing the speech and repeats it, through these research papers we will seek to demonstrate the effect of these different aspects that express a single general meaning that unites them in the subtle semantic differences as each aspect in unique in the meaning expressed through the analysis of some models of linguistic study.

Keywords: Grammar ; El Nadhem; Faces and differences; Grammatical meaning.

لقد علا نجم عبد القاهر الجرجاني في سماء الدرس اللغوي العربي، بما خطه من آراء في نظريته الشهيرة؛ نظرية النظم التي أخرجها من حيز الإشارات والإيماءات إلى فضاء الإستعمال والتأسيس، وصرح بها وأقام صرحها وفتح نهجها، وجعلها مناط الإعجاز القرآني وهو أعلى مراتب النظم؛ فلا كلام بعد كلامه عز وجل، ولا نظم يضاهي أو يفاضل نظمه. وبالتالي فإن نشأة هذه النظرية اللغوية مرتبطة بمعجزة لغوية خالدة في كل زمان ومكان، ومن أسس النظم وجوه النحو وفروقه؛ التي إنتقلت بالنحو إلى دائرة أكثر اتساعا. ومن هنا نطرح التساؤلات الآتية: ما المقصود بنحو المباني؟ وما مفهوم النظم ومحل فكرة الوجوه والفروق منه؟ وهل من الحكمة جعل وجوه النحو وفروقه مدار أمر النظم وأساس المزية والفضل؟

1- النحو القاعدي "نحو المباني":

إنَّ القرآن الكريم قد أنزل هدى ورحمة للعالمين وتبيانا لكل شيء، متحديا بذلك الذين يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم؛ فجاء بلسان عربي مبين أعجزهم بدقة نظمه، بالرغم من أنَّ ألفاظه وألفاظهم من المادة اللغوية نفسها، وتراكيبه وتراكيبهم على منهاج التأليف نفسه وهذا من دلائل الإعجاز. هذا ويخبرنا القرآن الكريم أنَّ تحديه للعرب وهم أهل للفصاحة والبلاغة، وأهل للبيان والتبيين قد كان بدرجات متفاوتة، إذ طالهم أولا أن يأتوا بمثله، يقول سبحانه وتعالى في سورة الإسراء: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ الآية 88. ثم تحداهم بما هو أهون من ذلك بقوله عز وجل: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ يونس 38. ولما استمروا في عنادهم تحداهم بأن يأتوا بعشر سور من مثله بقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ هود 13. ورغم ذلك لم يفلحوا في الأمر برمته، وعجزت بلاغتهم وجنكتهم في اللغة وجفت أقلامهم عن الإتيان بمثله كلام الله عز وجل، وعلو أسلوبه، وبراعة نظمه، ودقة تصويره، ذلك أن الفارق يكمن في

نظم الألفاظ لخط سير المعاني وفق تراكيب نحوية متميزة بنية ووظيفة. إضافة إلى النفحة القدسية للمعاني القرآنية كيف لا وهو من لدن حكيم عليم رب العالمين.

وتجب الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ كتاب الله بمثابة البؤرة التي انبثقت منها علوم العربية وُردا؛ والنحو خاصة، حيث يستعان بها في الفهم الدقيق لأيّ الذكر الحكيم؛ أيّ أنّ النحو نشأ لغاية سامية ذات طابع ديني، فلم يقصد لذاته وإنّما لخدمة النص القرآني. يقول عبد العال سالم مكرم: "ونشأة النحو العربي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقرآن الكريم، ولولا القرآن لما نشأ هذا العلم الذي تمت له السيطرة فيما بعد على كل علم من علوم العربية وآدابها."

¹ فكلما اتسعت رقعة اللغة العربية ، زاد إقبال الشعوب المفتوحة إلى تعلم القرآن وفهمه، والوقوف على تشريعاته. فهو دستور يعلو ولا يُعلى عليه. كلّما قُوّي هذا الإمتزاج والرابط الوثيق بين النحو والقرآن. يقول ابن خلدون: "فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك، الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم، تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالقات التي للمتعرّبين من العجم. والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما ألقى إليها ممّا يغيّرها لجنوحها إليه بإعتياد السمع. ولمّا خشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على المفهوم. فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة، شبه الكليات والقواعد. يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه، وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو".²

يتضح من خلال قول ابن خلدون أنّ الدّاعي لنشأة علم النحو هو فساد ملكة اللسان العربي بما ألقى إليها ممّا يخالفها عن طريق السمع فاحتيج إليه _النحو_ لرد خطر ذلك عن القرآن وفهمه، فلا سبيل إلى فهم دقائق كتاب الله ونكته وتدوق مواطن الجمال

¹ عبد العال سالم مكرم، (1978)، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ط3، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ص45

² ابن خلدون، (2005)، المقدمة، طبعة منقحة، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ص546.

مغامرة المعنى من نحو المباني إلى نحو المعاني من خلال فكرة الوجوه والفروق لعبد القاهر الجرجاني

فيه إلا بإتقان علم النحو. فلا ريب أن يكون علم النحو "وسيلة المستعرب وذخيرة اللغوي، وعماد البلاغي، وأداة المشرع والمجتهد، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية جميعا، فليس عجباً أن يفرغ له العباقرة من أسلافنا، يجمعون أصوله ويثبتون قواعده، ويرفعون بنيانه شامخاً ركيناً في إخلاص نادر، وإيمان عميق، وصبر لا ينفد." ¹ فأقاموا صرحه وشيدوا أركانه. وقد أجمع أئمة الأمة وعلمائها على "أنّه شرط في رتبة الإجتهد، وأنّ المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الإجتهد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه." ²

وليس عجباً أن يكون الكتاب لسيبويه (ت180) بمثابة الدستور للنحو؛ إذ إستحوذ على حصة الأسد من الإهتمام والعناية، فصار كنزاً من كنوز اللّغة وما يتصل بها، به يهتدي الجاهل بكلام العرب إلى طريقة نظم الكلام وما إئتلف منه، وتمكينه من إستعمال الألفاظ مفردة ومركبة، والوقوف على ما للّغة من إمكانات إفرادية وتركيبية _ مع كثرتها ووفرته _ تبعث بالدهشة وتثير العجب، وبهذا كتب سيبويه لنفسه وللكتاب الخلود؛ كأنّه أشرب إكسير الحياة في خارطة الفكر اللغوي العربي. فقد فتح باب النحو؛ فكان موسوعة لغة الضاد ومرجعها، والذي يجيل النظر ويدققه في ثنايا الكتاب وأذراءه _ حواشيه _ المترامية؛ ليقف على أنّ الرجل قد ربط بين اللفظ والمعنى والإعراب فدرس "أساليب الكلام ضمن إطار تأديته للمعنى وفق قوالب النظام اللغوي للعربية، وحسب المقام الذي يقال فيه، ولم يكن يميز بين النحو والبلاغة، كما لم يكن النحو مستقلاً عن علوم العربية، والنحو نفسه لم يكن مقصوراً على الإعراب." ³ فواضح أنّ إمام النحاة سيبويه في سفره المعنون بالكتاب لم يركن المعنى جانباً بل جعله جزءاً أساسياً أقام عليه مقومات العلم ودعامته، وخير دليل على ذلك ما خصصه من أبواب حملت بين طياتها مسائل تخص المعنى. ومن ذلك باب

¹ عباس حسن، (1966)، اللّغة والنحو بين القديم والحديث، (د ط)، دار المعارف، مصر، ص61

² أبو البركات عبد الرحمان الأنباري، (1971)، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو،

ط2، دار الفكر، بيروت، ص95.

³ صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص70.

"اللفظ للمعاني" وباب "الإستقامة من الكلام والإحالة" يقول في ذلك: "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب".¹

من هنا يمكن القول إنّ سيبويه قد قسم الكلام إلى أربعة أقسام مراعيًا في ذلك سلامة التركيب، وصدق المعنى، وحسن الأثر والوقع، وروعة الأسلوب. ولقد سار من جاء بعده على نهجه؛ كأبي عبيدة (ت210هـ) في كتابه مجاز القرآن، والفراء (ت207هـ) في معاني القرآن. والجاحظ (ت255هـ) من خلال كتبه؛ إذ تحدث عن النظم، وفرق بين نظم القرآن وتأليفه ونظم سائر الكلام وتأليفه، وبسط القول في الكلمة إحدى مفردات النظم، واشترط لفصاحتها أن تكون بريئة من تنافر الحروف حتى تبدو كأنها بأسرها حرف واحد² وأن تكون الكلمة جارية على القواعد النحوية والصرفية.³ والذي يظهر لنا مما تقدم أنّ الجاحظ يرى أنّ نظم الكلام يقوم على اتخاذ الألفاظ أخواتها التي من جنسها جنبا لها في التأليف والسبك بناء على تناسق الدلالة وتعالق المعاني. لنصل إلى ابن قتيبة (ت276هـ) الذي يوضح أنّ من أسرار النظم القرآني "ما فيه من المعاني البلاغية التي تعتمد على دقة التعبير وإجادة التصوير بأسلوب يثير الخيال ويحفز على العمل"⁴، وبعده المبرد (ت285هـ) الذي تحدث عن الفروق اللغوية التي تحدث بسبب التصرف في النظم⁵

إنّ البيئة اللّغوية العربية بعد هذه المرحلة قد شهدت انفصال وتخصص بعض الدراسات اللّغوية، وزاد التدوين والتأليف وتوسعت رقعة النحو للبصرة والكوفة، فشهدت مسائله ومصطلحاته خلافا بين علماء المدرستين و"أمام هذا النشاط المكثّف في بداية تلك المرحلة كانت هذه المصطلحات: (العربية/الكلام/اللحن/الإعراب/المجاز) جنبا إلى جنب عند نحاة القرون الثلاثة الهجرية الأولى"⁶ إضافة إلى النحو؛ إذ كان يطلق بعضها على بعض،

¹ سيبويه، (1988)، الكتاب، ج1، ط3، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، ص25.

² ينظر: عبد العزيز عبد المعطي عرفة، (1984)، من بلاغة النظم العربي دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ج1، ط2، عالم الكتب، بيروت، ص13.

³ الجاحظ، (د ت)، البيان والتبيين، ج1، (د ط)، مكتبة الخانجي القاهرة، ص74.

⁴ عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ص14

⁵ ينظر: المرجع نفسه، ص15.

⁶ صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص74.

مغامرة المعنى من نحو المباني إلى نحو المعاني من خلال فكرة الوجوه والفروق لعبد القاهر الجرجاني

فسُمي النحو بعلم العربية ، وفي نظائر ما تم ذكره، قد أطلق مصطلح "الكلام" على النحو أيضا، ثم تلاه مصطلح اللّحن، وظهر مصطلح "الإعراب" أيضا كبديل للنحو فهما مترادفان، وقد نشأ أحدهما تحت ظلال الآخر، فإذا كان النحو شمساً فإنّ الإعراب أشعتها النيرة بمراعاته يكون كلام أهل اللسان تحت ظلال الصحة والسلامة والدقة والفخامة والإستحسان.

ومن هنا كانت العناية بالمعنى مصاحبة للنحو عند علماء السلف الأول، الذين لم يفرقوا ويفصلوا علوم العربية بل جعلوها تحيا في أحضان بعضها البعض. لكن الأمر لم يلبث على حاله، فكلما تقدّم الزمن كلما زادت منطقة النحو وفلسفته، وكلما زاد تجريده وتعقيده حتى صار عسير الفهم صعب المرام. ذلك " أنّ النحاة القدامى قد إحتموا إلى المنطق كثيرا وأقاموا عليه قواعد النحو. ناسين أنّ التعبير بالّلغة فن ما أكثر ما يتجاوز حدود المنطق ورسومه فيحذف أو يذكر، ويقدم أو يؤخر إستجابة لدواع لا تتعلق بالمنطق ولا تخضع له."¹ ولقد أدى بهم ذلك الإستناد إلى المنطق إلى أن يرسموا للتركيب صورا ثابتة جعلوها هي الأصل، وما عداها خروجا على الأصل فقالوا: إن التركيب لابد أن يشتمل على ركنين مسند ومسند إليه أو موضوع ومحمول، فإذا حذف أحدهما فعلى نية ذكره، ولابدّ حينئذ من التقدير.² والتجريد هو إنشاء مفاهيم ليس لها وجود خارجي محسوس ولكنها تؤدي غرضا لا يتحقق إلا بواسطتها ومن الأمور التي جرّدها النحاة: أصل الوضع، وأصل الإشتقاق، وأصل القياس. وربطوا هذه الأصول الثلاثة بمبدأ عام يسعى طلب الخفة أو كما يسميه اللغويون المحدثون الاقتصاد في الجهد.³

إن المتأمل في هذه العبارات يرى أنّها وُضعت لتدل على أنّ النحو قد ابتعد عن غايته الأساسية حتى أضى جسما بلا روح، بعيدا عن نفحات أساليب التعبير والدلالة، مرتبط فرسه في صحة الكلام وحفظ اللسان عن الزلل والإعوجاج. و"هنا بدأت الدراسات

¹ أحمد عبد الستار الجوّاري، (1974)، نحو القرآن، (د ط)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ص9-10.

² ينظر: المرجع نفسه، ص10.

³ ينظر: تمام حسان، (2010)، مفاهيم ومواقف في اللّغة والقرآن، ط1، عالم الكتب، القاهرة، ص120.

النحوية تتخلف عن السير؛ حيث كثرت البحوث التي لا جدوى من ورائها، وذلك ما أدى إلى تعدد الآراء في المدرسة الواحدة. وكان ذلك سببا في القصور عن تذوق الأساليب العربية، وسبب النفور من النحو. وصار النحو صناعة بعد أن كان فناً؛ حيث أصبح البحث اللغوي يتحرك ضمن البحث في الظواهر النحوية، ويعتمد الأمثلة الجاهزة التي لا تخرج عن ضرب زيد عمرا، وصار سياق البحث يدور بعدئذ في شرح الكتاب أو تلخيصه أو شرح التلخيص، أو تلخيص التلخيص وهذا ما خلق المعضلة للنحو العربي، وصار يعرف بعلم (الإعراب)¹. فإنصرف العلماء عما لأساليب الكلام العربي من خصائص وأسرار ودقائق من خلال الإمكانيات التي تقدّمها اللغة؛ من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وإضمار وإظهار، وفصل ووصل، وتعريف وتنكير وغيرها، إلى الاشتغال على أواخر الكلم وما يصاحبها من حركات وعلامات إعرابية والإهتمام بالعمل والعامل والعلل. حتى إنتقل النحو من المعنى إلى المبنى، ومن نحو المعاني إلى نحو المباني؛ فإقتصرت جهودهم على قياس المسائل النحوية وقياس الكلام عليها، وبيان ما إتفق منه وما اختلف راجين من كل ذلك بيان الصواب والخطأ في الأداء والتعبير، مع إعطاء الأولوية وكل الأهمية للبنية اللغوية.

من هذا المنطلق، يمكن القول إنّ بعض النحاة قد أقاموا حاجزا صلبا بين النحو والمعنى، وهذا ما يؤكده الأستاذ أحمد الشايب بقوله: "فالنحو-ومنه الصرف- يرشدنا إلى بناء الكلمات اللغوية وتصريفها وبيان علاقاتها معا في الجمل والعبارات، ثم يعيننا كذلك في تكوين التراكيب الصحيحة والفقر المترابطة الأجزاء، وبذلك تنتهي مهمته، مادام حقق لنا صحة العبارة في ذاتها بصرف النظر عن صلتها بالقراء أو السامعين."²

جملة الأمر وتفصيله، أنّ النحو في علاقته بالمعنى خلال نشأته الأولى قد عرف إتجاهين إثنين شأنه في ذلك شأن الدراسات الأدبية واللغوية، التي احتدم الصراع فيها بين اللَّفْظ والمعنى، فهذه قضية قديمة قدم البحث اللغوي نفسه.

¹ ينظر: صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص 76.

² أحمد الشايب، (1991)، الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، ط 8، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ص 26.

مغامرة المعنى من نحو المباني إلى نحو المعاني من خلال فكرة الوجوه والفروق لعبد القاهر الجرجاني

أما الإتجاه الأول: فإنتصر للمعنى وجعله أساسا بنى عليه أحكامه، وأقرّ عليه قواعده، وهو ظاهر كلام سيبويه، وقد ذهب ابن جني أيضا مذهب سيبويه في الكتاب، إذ يعرف النحو بقوله: "هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها"¹ ويبين أهمية المعنى فيجعله مقياسا للقبول والرفض والتجوز والمنع وهذه قطرة من بحر، أو شذرة لؤلؤ من عقد مسبوك والحديث يطول في هذا الباب.

أما الإتجاه الثاني؛ فحصر علم النحو في الصناعة والإعراب، وجعله ضيق الآفاق غايته الصحة النحوية، يعنى بالصواب والخطأ، وشتان بين علم نشأ لحفظ اللسان من الزلل وعلم نشأ لفهم هذا اللسان وتحليله. وهذا الإتجاه عليه مذهب النحاة المتأخرين. فالملحوظ أنّ الغاية التي يرومها أصحاب هذا الفريق غاية تعليمية تتأسس على جعل النحو قواعد مجردة تبين صالح الكلام من فاسده.

2- نظرية النظم:

لقد ارتبط النظم في معناه الإصطلاحي بإسم رجل واحد أنار حدوده، ونسج خيوطه، وسبر أغواره، وكشف أسرارهِ وروحه، وبَيّن جوهره وودائعهِ، وعلى نفحات القرآن أقام صرحه. وهذا العالم بالعربية وعبقريتها، المطلّع على حقائق العلوم ودقائقها؛ هو عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، الذي سَخّر كتابه "دلائل الإعجاز" لبحث مسألة الإعجاز القرآني التي مردها عنده "نظرية النظم"، فجاء الكتاب ليضع الأسس النظرية والتطبيقية لهذه القضية. وعنوان الكتاب دليل على محتواه، فالغاية منه التأكيد على أنّ الإعجاز في القرآن الكريم هو إعجاز نظم؛ ذلك أنّ الجرجاني رفض ردّ الإعجاز إلى الصرف، أو إلى الصور البلاغية، وأنكر أن يكون كتاب الله معجزا في فصاحته، وابتعاده عن تنافر الحروف وغرابة اللفظ وتقارب الأصوات، وردّ أن يكون في ظاهر الألفاظ مفردة وفي سلاستها دون معانيها، وأدحض دعوى القائلين بأن الإعجاز في البُنى والأوزان وتنظيمها أو في الجرس

¹ابن جني، (د ت)، الخصائص، ج 1، (د ط)، المكتبة العلمية، ص 33.

الموسيقي والنظام الصوتي. و"هكذا أوصد جميع السبل في وجوه المخالفين له بصدد مصدر إعجاز القرآن وأكد أن لا إعجاز إلا في نظم القرآن وتآلف مستوياته اللغوية وتنسيق مكوناته البنائية."¹

لقد عرّف عبد القاهر الجرجاني النظم في أكثر من موضع من كتابه دلائل الإعجاز، فبداية بسط القول في الفرق بين نظم الحروف ونظم الكلم؛ على أن الأول يمثل تتابع الحروف في النطق وليس هناك ما يعلل هذا التتابع، أما الثاني فترتب فيه الكلمات على أساس من المعنى الذي وضعت له. يقول الجرجاني: "وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل إقتضى أن يتحرى في نظمها لها ما تحراه. فلو أن واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان (ضرب)، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فسادها. وأما (نظم الكلم) فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب المعاني في النفس"² فالمرزية ليست في نظم الحرف إنما في ضم الكلمات بعضها إلى بعض، وتناسق معانيها، وإتفاق مواضعها.

ثم يمضي متسائلاً بماذا تلبس النظم بألمعاني أم بالألفاظ؟ ليجيب عن نفسه قائلاً: "اعلم أن ما ترى أنه لابد منه من ترتب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص، ليس هو الذي طلبته بالفكر، ولكنه شيء يقع سبب الأول ضرورة، من حيث إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس، وجب اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق."³ وعليه فالمعنى محور النظم وقوامه واللفظ وعاءه وقالبه، وما النظم إلا توخي معاني النحو، وبيان ذلك في قول عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها."⁴

¹ دلخوش جار الله حسين دزه بي، (2008)، الثنائيات المتغابرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني دراسة دلالية، ط1، دار دجلة، الأردن، ص16.

² عبد القاهر الجرجاني، (د.ت)، دلائل الإعجاز، (د.ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ص49

³ المرجع نفسه، ص 52.

⁴ المرجع نفسه، ص81.

وهكذا فإنَّ معاني النحو أو معاني الإعراب كما يسميها الجرجاني هي مفتاح النظم، ومعاني الإعراب المراد نهجها هنا لا تقتصر على مجمل الحركات الإعرابية؛ من رفع ونصب وجرو جزم وأحكامها، أو معرفة الاسم إذا ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو غيره، إنّما مراده مجموع العلاقات والصلات التي تجمع وتؤلف بين الكلم في نظم فريد وسبك عجيب، وطرق هذا التعلق النحوي؛ الذي يعد أساساً ثانياً للنظم بعد نظم المعاني في النفس، ثم نطق الألفاظ حدوها، يقول محمود أحمد نحلة: "وقد بنى عبد القاهر على هذه الفكرة الركن الأول من أركان نظريته في النظم وهو ما أسماه ترتيب المعاني في النفس ثم النطق بالألفاظ على حدوها".¹ والمقصود هنا بترتيب المعاني في النفس المعاني النحوية؛ إذ "يقصد الجرجاني (بمعاني النحو): المعاني الذهنية التي تتولد في فكر المتكلم عند نظم الجمل، تلك المعاني التي تنشأ من تحديد العلاقات بين الأشياء المعبر عنها بالكلم، فتربطها ببعضها، كما يربط السلك الشفاف حبات العقد، لذلك يصبح الكلام نوعاً من الهذيان في حالة فقدانها".² وهذه المعاني محلها الذهن حبيسة للنفس حتى تأتي الألفاظ المناسبة لتبين عنها وتخرجها من الظلمات إلى النور، ومتى وقع التلاؤم بين المعنى النحوي واللفظ المنتقى حصلت المزية والشرف.

هذا ويشير محمود أحمد نحلة إلى أنّ فكرة ترتيب الألفاظ حسب ترتيب المعاني في النفس قد قادت إلى فكرة أخرى، تعد الركن الثاني من أركان نظرية النظم، وهي فكرة التعلق النحوي³

إنَّ تعالق الكلم ببعضها ببعض بوشائج وروابط وعلاقات نحوية معنوية أساس الكلام، ومن المسلم به أنّ الكلمة في العربية ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وعليه فطرق التعليق ثلاثة؛ تعلق اسم بإسم، تعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما.

¹ محمود أحمد نحلة، (1990)، في البلاغة العربية، علم المعاني، ط1، دارالعلوم العربية، بيروت، ص25.

² سناء حميد البياتي، (2003)، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ط1، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص15.

³ ينظر: محمود أحمد نحلة، في البلاغة العربية، علم المعاني، ص28.

وقد جعل الجرجاني هذا التعليق درجتين؛ درجة تقف بك عند حدود الصواب. ودرجة ترقى بك في فضائل حسن الخطاب¹. فالغاية والأساس ليس العلم بقواعد النحو وأصوله وحدها دون سواها، إنّما فيما تطرحه هذه القواعد والأصول، إضافة إلى حسن الصياغة وحسن تخير اللفظ ووضعه المكان المناسب، الذي إذ زاغ عنه نقصت مرتبته في النظم والشرف. وللنظم حسن ومزية، فهو عظيم الشأن، رفيع الشأو، جمّ المحاسن. وأعلى مراتب النظم القرآن الكريم، الذي لا يضاهيه شعر شاعر، أو نفث ساحر، أو قول ناثر.

3- معاني النحو:

جاء عبد القاهر الجرجاني بنظرية زعزعت بعض المفاهيم وأعادت ترتيبها وتحديدها، وأنقذت الدرس اللغوي أو بالأحرى النحوي من الجمود والتجرد، فأخرجته من دائرة الإعراب والبناء وصون اللسان إلى مجال أكثر اتساعاً، إذ ربط الشيخ عبد القاهر النحو بالبلاغة، وجعلهما وجهين لعملة واحدة، فبين "أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيه حتى يكون هو المستخرج لها، وأتته المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، لا ينكر ذلك إلا من ينكر حسنه، وإلا من غلط في الحقائق نفسه."² فالمزية ليست في القاعدة النحوية، إنّما في المعاني النحوية؛ وهذه المعاني ليست معاني معجمية أو قاموسية كما اصطلاح عليها البعض، إنّما هي معان نفسية. وبذلك أعاد الجرجاني للنحو حياته وحيويته. ولعل هذا ما عبر عنه الدكتور درويش الجندي بقوله: "ولقد كانت نظرية النظم لدى عبد القاهر دعوة صارخة إلى دراسة النحو على منهاج جديد يقوم على الحس والذوق وحسن التخيير، بدلا من المنهج التقليدي الذي يوجه العناية إلى الإعراب، وبيان الأوجه الممكنة من الناحية الإعرابية التي قد تفسد المعنى وتشوهه."³

¹ ينظر: عمر بوقمرة، الأفق الحجاجي في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن ص73.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص28.

³ درويش الجندي، (1960)، نظرية عبد القاهر في النظم، (د ط)، مكتبة نهضة مصر بالجيزة، مصر، ص122.

وعليه نستطيع في ضوء ما سبق أن نقرباًً معاني النحو عند الجرجاني هي ما اصطلاح عليه العلماء المعاصرون (بالمعاني الوظيفية)، مع ملاحظة فارق لابد من التنبه له، وهو أنّ معاني النحو في نظره لا تقتصر على المعاني أو الوظائف النحوية فحسب، بل هي تشمل ما يطلق عليه هؤلاء (المعاني أو الوظائف الصرفية)¹. معنى هذا الحديث أن المعنى الصرفي جزء من المعنى النحوي عند الجرجاني، ومثال ذلك أنّ التعريف والتنكير في نظر هؤلاء هو وظيفة صرفية إضافية، لكنه عند الجرجاني من مباحث المعنى فهو معنى وظيفي.

4- الوجوه والفروق وأثرها في الأداء اللغوي وإنتاج المعنى:

ولنا أن نستهل الحديث في هذا الباب بقول عبد القاهر الجرجاني: "وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر على الوجوه التي تراها في قولك: (زيد منطلق) و(زيد ينطلق) و(ينطلق زيد) و(منطلق زيد) و(المنطلق زيد) و(زيد هو المنطلق) و(زيد هو منطلق) وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك جاءني زيد مسرعاً، وجاءني زيد يسرع، وجاءني وهو يسرع، أو هو يسرع، أو هو قد يسرع، وجاءني وقد أسرع، فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويحيى به حيث ينبغي له، وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه، نحو أن يحيى (بما) في نفي الحال، و(بلا) إذا أراد نفي الإقبال، و(إن) فيما يترجح بين أن يكون وألا يكون، و(إذا) فيما علم أنّه كائن. وينظر في الجمل فيعرف موضع الفصل من الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء، وموضع الفاء من موضع ثم، وموضع أو من موضع أم، وموضع لكن من موضع بل. ويتصرف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار، والإضمار والإظهار، فيضع كلا من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له."²

¹ ينظر: حسن طبل، (2004)، علم المعاني في الموروث البلاغي تأصيل وتقييم، ط2، مكتبة الإيمان

بالمنصورة، مصر، ص31.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 81، 82.

يظهر لنا هذا النص المفتاح نظرية النظم، وكيفية تطبيقها، هذا النص الحاضر في الكتاب من أوله لآخره، وفي علانيته وسره، إذ يدعوفيه الجرجاني بصريح العبارة دون الإشارة إلى توخي معاني النحو وقوانينه. ثم إنّ هذه الوجوه والفروق على كثرتها إلا أنّها لا تشكل إطناباً أو إسرافاً لغوياً، بل هي دليل على اتساع اللغة ذلك أنّ كل تغيير في المبنى يلحقه بالضرورة تغيير في المعنى. يقول فاضل صالح السامرائي في ذلك: "إنّ الأوجه النحوية ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها، كما يتصور بعضهم، وإنّ جواز أكثر من وجه تعبيرية ليس معناه أنّ هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، وأنّ لك الحق أن تستعمل أيها تشاء كما تشاء، وإنّما لكل وجه دلالته، فإذا أردت معنى ما لزمك أن تستعمل التعبير الذي يؤديه، ولا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحداً، إلا إذا كان ذلك لغة."¹

فالوجوه تمثل البنية السطحية الشكلية، والفروق هي فروق في الدلالة تحصل جراء تغير في بنية الأوجه التعبيرية، وليست الغاية معرفة الوجوه وفروقها في أنفسها، إنّما في وضعها الموضع الذي يقتضيه المعنى المراد التعبير عنه وفق ملابسات القول ومقتضى الحال لتحقيق نظم الكلام ونسج العبارة. ومن هذه الزاوية تصبح المعاني النحوية قائمة على حسن الاختيار والتأليف، وهذان العنصران لا يقتصران على الكلم أو العبارة فقط، بل يتجاوزونهما للأداة النحوية أيضاً، فتجد الناظم أو الناثر متسائلاً: أيّ الوجوه أليق للمعنى في الإستعمال في النفي مثلاً، أنفي العبارة بلا أو بما أو بأن أو بلم أو لن أو غيرها. وعليه نلاحظ اهتمام الإمام الجرجاني بالمتكلم والسماع والمقام أو الوضع، حيث يجب على المتكلم والسماع أن يكونا على وعي بالوجوه النحوية وفروقها الدلالية المصاحبة لها، وأن يعملّا الفكر والذهن، وأن ينظرا بالقلب لا بالعين.

بعض النماذج التحليلية لفكرة الوجوه والفروق:

نعرض الأمثلة الآتية لإيضاح مزية النظم في وجوه أبواب النحو وفروقه، ومن ذلك نذكر ما يلي:

¹ فاضل صالح السامرائي، (2009)، معاني النحو، ط5، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ص

في التعريف والتنكير: دقق الجرجاني النظر في قوله تعالى: ﴿وَلْتَجِدْهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ (البقرة 95)، وقوله عز وجل: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (البقرة 178). ليلتمس دقائق الإعجاز ونكت النظم وأسراره وودائع التأليف في النظم المعجز لكتاب الله تعالى، فأدرك أن تنكير لفظ (حياة) في الآيتين دليل وإثبات على وجود دواع دلالية معنوية لذلك لا تتأتى بتعريفها. وبناء على هذا علل حذف المورفيم (ال) في عنصر حياة في الآية الأولى بأن هؤلاء الناس (اليهود) يتمنون أن تزداد حياتهم، ويمد الله في أعمارهم، ولا يتمنون أصل الحياة مطلقاً. فلو ذكر مورفيم (ال) وقيل (لَتَجِدْهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى الْحَيَاةِ) لما توفرت هذه البنية الدلالية، وتغير القصد، وهكذا الحال فيما يخص تنكير عنصر (حياة) وحذف مورفيم (ال) التعريف في بنيته التركيبية في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾¹

إن إمعان النظر في الآيتين الكريميتين يلفت انتباه القارئ إلى تنكير (حياة) ومدى تأثير ذلك على النظم الذي لا يتأتى بتعريفها، فتتكبرها في الأول جاء لإثبات دلالة الشمول والإطلاق للحياة؛ أي حرص اليهود على الازدياد في الحياة بأن يعيشوا فوق ما عاشوا، ففضّل هنا التنكير دون التعريف، أما الثاني فجئ به لإيراد الإثبات على التخصيص والتبعيض لا مطلق الحياة. ويشير الزمخشري في تنكير حياة من قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ أنها حياة عظيمة، لأنهم كانوا يقتلون بالواحد الجماعة، كما كانوا يقتلون بالمقتول غير قاتله فتثور الفتنة ويقع التناحر، فلما جاء الإسلام وشرع القصاص كانت فيه حياة أي حياة. وأجاز أن يكون التنكير دالاً على النوع، أي نوع من الحياة، وهي الحياة الحاصلة بالارتداد عن القتل مخافة الاقتصاص². يفهم من كلامه أن في القصاص حياة، لكن ليست مطلق الحياة بل هي حياة مخصوصة، فالقاتل مثلاً له في القصاص موت لا حياة. وعلى هذا استحسن العلماء والمفسرون التنكير بدل التعريف، وأرجعوا المزية والفضل إليه.

¹ ينظر: دلخوش جار الله دزه بي، الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني دراسة دلالية، ص 174- 175.

² ينظر: الزمخشري، (2009)، الكشف عن حقائق التزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج 2، ط 3، دار المعرفة، بيروت، ص 111.

أما في باب التقديم والتأخير، فيقدّم الجرجاني أمثلة كثيرة توضيحية، جزء منها من ديوان العرب، وجزؤها الآخر من كلام الله عزّ وجل ومن ذلك¹:

قال الشاعر: هُمْ يَضْرِبُونَ الْكَبْشَ يَبْزُقُ بِيضَهُ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الدِّمَاءِ سَبَائِبُ.
فلم يرد أن يدعي لهم الإنفراد، ويجعل هذا الضرب لا يكون إلا منهم، ولكن أراد تنبيه السامع لقصدتهم بالحديث من قبل ذكر الحديث، ليحقق الأمر ويؤكدده. ومثله في الوضوح قوله:

هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما إسطاعا عليه كلاهما.

فلا شبهة في أنّه لم يرد أن تقتصر هذه الصفة عليهما، ولكن نبّه لهما قبل الحديث عنهما. وأبين من الجميع قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ (الفرقان 3)، وقوله عزّ وجل: ﴿وَإِذَا جَاؤُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ (المائدة 63).

فالمعنى في الآية الأولى هو أنّ الكفار-اليهود-إتخذوا من الأصنام آلهة إعتكفوا على عبادتها دون الله عزّ وجل وهذا إفك، فالله هو الخالق البارئ بيده ملكوت كل شيء، أما الأصنام فهي مخلوقة، ولا تملك لنفسها ضرا ولا نفعا فما بالك بعبادتها. أما الآية الثانية فتبين أنّ المشركين المنافقين إذا ما لقوا المؤمنين تظاهروا بالإيمان، وإذا خرجوا ظهر كفرهم. ومحل الشاهد فيهما هو (هُمْ يُخْلَقُونَ) و(هُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ).

أما مزية التقديم والتأخير في الآيتين فليس لإيراد العناية والإهتمام فقط، بل قدّم المحدث عنه لإفادة التنبيه، وهذا يحيلنا إلى أضرب الخبر وأغراضه: أي تأكيد ثبوت الفعل للفاعل، ودفع الشك عن السامع، فقدّم المسند إليه على الفعل. وقد استدل الشيخ عبد القاهر الجرجاني على أنّ تقديم المسند إليه على المسند يفيد تقوية الحكم وتوكيده بأنّ البالغ يستعملونه في المواضع التي تحتاج إلى توكيد منها: أنّه يجيء في تكذيب مدعي، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاؤُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ فإنّ قولهم آمنا دعوى منهم بأنهم لم يخرجوا بالكفر، فالموضع موضع تكذيب، وهو أيضا من قبيل ردّ

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 130.

مغامرة المعنى من نحو المباني إلى نحو المعاني من خلال فكرة الوجوه والفروق لعبد القاهر الجرجاني

الإنكار، لأنهم ينكرون الكفر. أو أنه يؤتى به فيما القياس في مثله ألا يكون؛ أي فيما يقتضي العقل والمنطق ألا يكون، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾¹.

ومن أمثلة التقديم والتأخير كذلك تقديم لفظ الريب عن الظرف فيه في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (البقرة 1)، لإفادة معنى الإختصاص، فللكلام حسن ومزية بوقوع التقديم والتأخير لا تكون بغيبابه، فهذا الزمخشري يفرق بين القول (بلا ريب فيه) و(لا فيه ريب) في تفسيره للآية قائلا: "لأنَّ القصد في إيلاء (الريب) حرف النفي نفى الريب عنه وإثبات أنه حق وصدق لا باطل وكذب كما كان المشركون يدعون، ولو أولى الظرف لقصد إلى ما يبعد عن المراد، وهو أن كتابا آخر فيه الريب لا فيه؛ كما قصد في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ (الصافات 47) تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها هي، كأنه قيل: ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب والنقصية."²

وعليه فإن لصور ووجوه التأليف فروق دلالية دقيقة، فالمتأمل في الآية القرآنية أنفة الذكر يلحظ تقديم ريب عن الظرف فيه لإفادة معنى الإختصاص؛ أي نفي أن يكون الريب واضطراب النفس في القرآن الكريم، فلو قدم الظرف لقصد إلى إثبات الريب في كتب أخرى، وهو غير مقصود. فكان للمعنى طلاوة وحلاوة وأثر في النفس، وهذا من أسرار النظم المعجز وفصاحة التركيب. فليست الغاية "أن تعرف أن (لا) نافية للجنس، و(ريب) اسمها والجار والمجرور خبرها، وأن (لا) نافية، وفيها جار ومجرور خبر مقدم، وغول مبتدأ مؤخر، ولكن الواجب أن تعلم ما الذي دعا إلى تقديم الخبر هنا وبقائه في مكانه هناك حتى يتبين لك سر النظم، وجمال الأسلوب، وفصاحة التركيب."³

ومن وجوه التأليف كذلك الحذف والذكر، ففي بعض المواضع يكون حذف بعض الكلمات أولى من ذكرها في النظم، لهذا نجد الجرجاني ينوّه بمزيته قائلا: "هو باب دقيق

¹ ينظر: عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ص183.

² الزمخشري، الكشف، 36/1.

³ عبد العاطي غريب علام، (1997)، دراسات في البلاغة العربية، ط1، منشورات جامعة خان يونس، بنغازي، ص13.

المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيهه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدر أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنظر.¹

وعلى هذا فالعبرة ليست بمعرفة الوجوه، إنما بكيفية توظيفها وتعبيرها عن الأغراض لتحقيق إتساعا في المعنى وزيادة فيه، ومن أمثلة هذا الباب ما أورده الجرجاني في حذف المبتدأ. ومن لطيف الحذف قول بكر بن النطاح²:

وَتُظْهِرُ الْإِجْرَامَ وَالنَّقْضَ	الْعَيْنُ تُبْدِي الْحُبَّ وَالْبُغْضَ
وَلَا رَحِمَتِ الْجَسَدَ الْمُنْضَى	دُرَّةٌ، مَا أَنْصَفْتَنِي فِي الْهَوَى
لَا أَطْعَمَ الْبَارِدَ أَوْ تَرَضَى	غَضْبِي، وَلَا وَاللَّهِ يَا أَهْلَهَا

يقوله في جارية كان يحبها، وسُعي به إلى أهلها فمنعوها منه. والمقصود قوله (غضبي) وذلك أن التقدير هي غضبي أو غضبي هي لا محالة، ألا ترى أنك ترى النفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف، وكيف تأنس إلى إضماره؟ وترى الملاحظة كيف تذهب إن رمت التكلم به. ذكر الجرجاني هذه الأبيات عندما تكلم عن حذف المبتدأ، ومحل الشاهد هو (غضبي)؛ إذ الأصل هي غضبي أو غضبي هي إذا مسها تقديم وتأخير، يرى أن الحذف هنا قد استأنسته النفس، ورامت إليه وراق لها، فكان أبلغ من الذكر.

ومن نماذج حذف المفعول نذكر قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ. فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ (القصص 24/22). ذكر الجرجاني هاتين الآيتين في حذف المفعول فالغاية والاهتمام بالفعل لا بالمفعول، فالغرض هو العلم بأن أمة من الناس يسقون، وأن المرأتين أباتنا أنه لا يكون منهما السقي حتى يصدر الرعاء، وأن موسى عليه السلام سقى لهما دون الاهتمام بالمسقي أغنما أم إبلا أم مواشي؟ لأن المزية في معرفة الفعل لا المفعول فوجدنا في

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 146.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 152.

مغامرة المعنى من نحو المباني إلى نحو المعاني من خلال فكرة الوجوه والفروق لعبد القاهر الجرجاني
هذا الحذف فائدة جلييلة وقطوفا من المعنى دنية، وهذا ما أكدّ عليه الجرجاني إذ يرى أنّ
الحذف في موضعه أنسب للمعنى، وأنّ عدم الإبانة أليق من الإبانة في المقام المناسب.

حلّل عبد القاهر الجرجاني نموذجين نحويين أقاما عليهما الحجة والدليل واستدل
بهما ليثبت أهمية معاني النحو وإمكاناته ووجوهه في حسن النظم وفروقه في إنتاج المعنى،
نذكر أحدهما وهو مجموعة من الأبيات الشعرية للبحثري يقول فيها:

بَلَوْنَا ضَرَائِبَ مَنْ قَدْ نَرَى	فَمَا إِنْ رَأَيْنَا لِفَتْحِ ضَرِيْبَا
هُوَ الْمَرْءُ أَبْدَتْ لَهُ الْحَادِثَا	تُ عَزْمًا وَشَيْكًا وَرَأْيَا صَلِيْبَا
تَنْقَلُ فِي خُلُقِي سُوْدِدٍ	سَمَاحًا مُرَجَّى وَبَأْسًا مَهِيْبَا
فَكَالسَيْفِ إِنْ جِئْتَهُ صَارِحًا	وَكَالْبَحْرِ إِنْ جِئْتَهُ مُسْتَثِيْبَا

قال عبد القاهر محلّلا الأبيات: " فإذا رأيتها قد رافقت وكثرت عندك، ووجدت لها
اهتزازا في نفسك فعد فانظر في السبب، واستقص في النظر، فإنك تعلم ضرورة أن ليس
إلا أنه قدّم وأخر، وعرف ونكر، وحذف وأضمر، وأعاد وكرر، وتوخى على الجملة وجها من
الوجوه التي يقتضيهما علم النحو، فأصاب في ذلك كله، ثم لطف موضع صوابه، وأتى مأتى
يوجب الفضيلة، أفلا ترى أنّ أول شيء يروقك منها قوله: (هو المرء أبدت له الحادثات)،
ثم قوله: (تنقل في خلقى سوّد)، بتنكير السوّد وإضافة الخلقين إليه، ثم قوله: (كالسيف)،
وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ، لأنّ المعنى لا محالة (فهو كالسيف) ثم تكريره الكاف في
قوله: (كالبحر)، ثم أن قرن إلى كل واحد من الشبهين شرطا وجوابه فيه، ثم أن أخرج من
كل واحد من الشرطين حالا على مثال ما أخرج من الآخر، ولذلك قوله: صارخا هناك
ومستثيبا ههنا، لا ترى حسنا تنسبه إلى النظم ليس سببه ما عدت.¹ جملة الأمر وتفصيله،
أنّ مدار أمر النظم توخي معاني النحو، ولقد سعى بعض الباحثين هذا الأخير بالوجوه
والفروق.

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 85.

الخاتمة:

ختام القول: إنّ نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني نظرية أخرجت الدرس النحوي من نحو المبني الذي جعله منغلقا على نفسه، كلّ همه الصحة النحوية وحفظ اللسان عن الاعوجاج، إلى نحو المعنى الذي يتخذ من أساليب التعبير المتنوعة ووجوهه فروقا دلالية في الأداء اللغوي، تزداد بها اللغة اتساعا وانسراحا تأنس إليه النفس. فما النظم إلا توكي معاني النحو، أي حسن التنسيق بين المعاني النفسية والنحوية في نظم الكلام وتأليفه مع مراعاة حسن التخيير ووضع كل لفظ في موضعه الذي يقتضيه للإبانة عن القصد المراد في أسلوب جميل ووصف عجيب.

كما نستنتج أن ليست المزية في العلم بفكرة الوجوه والفروق في أنفسها، إنّما في العلم بالأغراض التي سيقى للدلالة عليها لتحقيق النظم، فالمتتبع لهذه الإمكانيات التي تتوفر عليها اللغة يجد آثارها واضحة في بيان المعنى المكنون في النفس، تختلف درجة جودته وبلاغته بحسن قدرة المتكلم اللغوية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد الشايب، (1991)، الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، ط8، مكتبة النهضة المصرية، مصر.
2. أحمد عبد الستار الجوّاري، (1974)، نحو القرآن، (د ط)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد.
3. أبو البركات عبد الرحمان الأنباري، (1971)، الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ط2، دار الفكر، بيروت.
4. تمام حسان، (2010)، مفاهيم ومواقف في اللّغة والقرآن، ط1، عالم الكتب، القاهرة.
5. الجاحظ، (د ت)، البيان والتبيين، ج1، (د ط)، مكتبة الخانجي القاهرة.
6. ابن جني، (د ت)، الخصائص، ج1، (د ط)، المكتبة العلمية.
7. حسن طبل، (2004)، علم المعاني في الموروث البلاغي تأصيل وتقييم، ط2، مكتبة الإيمان بالمنصورة، مصر.
8. ابن خلدون، (2005)، المقدمة، طبعة منقحة، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت.
9. درويش الجندي، (1960)، نظرية عبد القاهر في النظم، (د ط)، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، مصر.
10. دلخوش جارالله حسين دزه بي، (2008)، الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني دراسة دلالية، ط1، دار دجلة، الأردن.
11. الزمخشري، (2009)، الكشف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، ج2، ط3، دار المعرفة، بيروت.
12. سناء حميد البياتي، (2003)، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. سيوييه، (1988)، الكتاب، ج1، ط3، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر.
14. صالح بلعيد، (1994)، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
15. عباس حسن، (1966)، اللّغة والنحو بين القديم والحديث، (د ط)، دار المعارف، مصر.
16. عبد العاطي غريب علام، (1997)، دراسات في البلاغة العربية، ط1، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي.
17. عبد العال سالم مكرم، (1978)، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ط3، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت.

18. عبد العزيز عبد المعطي عرفة، (1984)، من بلاغة النظم العربي دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ج1، ط2، عالم الكتب، بيروت.
19. عبد القاهر الجرجاني، (د ت)، دلائل الإعجاز، (د ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
20. عمر بوقمرة، (2017)، الأفق الحجاجي في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.
21. فاضل صالح السامرائي، (2009)، معاني النحو، ط5، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.
22. محمود أحمد نحلة، (1990)، في البلاغة العربية، علم المعاني، ط1، دار العلوم العربية، بيروت.

